بينيت: أي اتفاق مع طهران لن يكون ملزماً لإسرائيل

إيران: هناك جهود من كل الأطراف للتوصل إلى اتفاق «موثوق»

سعيد خطيب زاده

نفتالي بينيت

«وكالات»: قال الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده أمس الاثنين إن «أجواء التفاؤل» في محادثات فيينا حول الملف النووي الإيراني ناجمة عن إرادة كل المفاوضين التوصل إلى «اتفاق موثوق ومستقر».

وأوضح خطيب زاده خلال مؤتمره الصحافي الأسبوعي قائلاً: «ما يجري اليوم في فيينا هو نتيجة جهود من كل الأطراف الحاضرة للتوصل إلى اتفاق موثوق ومستقر».

وأضاف: «أحرز تقدم جيد حول الملفات الأربعة التي تُناقش وهي: رفع العقوبات والمسألة النووية والتحقق والحصول على ضمانات».

وتابع: «تبقى مسائل أخرى مهمة للمناقشة حول النووي، لكننا حققنا نتائج حول نقاط عدة وسنتقدم بعد أكثر في حال توافرت الإرادة عند الأطراف الأخرى».

وتخوض إيران مباحثات في فيينا تهدف إلى إحياء الاتفاق المبرم العام 2015 بشأن برنامجها النووي، وذلك مع الأطراف التي لا تزال منضوية فيه (فرنسا وبريطانيا وروسيا والصين وألمانيا). وتشارك الولايات المتحدة التي انسحبت أحاديا من الاتفاق العام 2018، بشكل غير مباشر في المباحثات.

وخلال الأيام الماضية، عكست تصريحات المعنيين بالمفاوضات، تحقيق بعض التقدم، مع التأكيد على استمرار التباينات بينهم بشأن قضايا مختلفة.

وقال وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان مؤخراً إن «المبادرات من قبل الجانب الإيراني والمفاوضات التي جرت وضعتنا على المسار الجيد».

وأضاف: «نحن قريبون من اتفاق جيد، لكن من أجل إنجازه في وقت قصير، على الطرف الآخر أن ينخرط» بشكل أكبر.

من جهته، قال خطيب زاده أمس الاثنين: «نسعى إلى اتفاق موثوق ومستقر»، مشدداً على أنه «إن ظن الطرف الآخر أن اتفاقاً غير مستقر وغير موثوق يخدم مصالحه، فهذا ما لا تسعى إليه الجمهورية الإسلامية في هذه المفاوضات».

وبدأت مفاوضات فيينا في أبريل الماضي. وبعد تعليقها زهاء خمسة أشهر اعتبارا من يونيو، تم استئنافها في أواخر نوفمبر الماضي.

وتشدد طهران خلال المباحثات على أولوية رفع العقوبات التي أعادت واشنطن فرضها عليها بعد انسحابها من الاتفاق، والحصول على ضمانات بعدم تكرار الانسحاب الأميركي. في المقابل، تركز الولايات المتحدة والأطراف الأوروبيون على أهمية عودة إيران لاحترام كامل التزاماتها بموجب الاتفاق، والتي بدأت التراجع عنها في 2019.

وأتاح الاتفاق رفع عقوبات اقتصادية عن إيران، في مقابل الحد من أنشطتها النووية. إلا أن مفاعيله باتت في حكم اللاغية منذ انسحاب واشنطن في عهد دونالد ترمب.

وأبدى الرئيس جو بايدن الذي خلفه مطلع 2021، استعداده لإعادة بلاده الى الاتفاق النووي، لكن شرط امتثال طهران مجدداً لبنوده.

من جهة أخرى قال رئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينيت، أمس الاثنين، إن إسرائيل لن تتقيد بأي اتفاق نووي مع إيران وستحتفظ بحرية التصرف.

وقال بينيت في إحاطة أمام لجنة بالكنيست (البرلمان) إن «إيران وأذرعها تشكل أبرز التحديات» أمام إسرائيل.

وتابع: «إيران على رأس قمة التحديات لدينا. إيران هي رأس الأخطبوط الذي ينطلق نحو كل حدودنا» عبر وكلائها وأسلحتها. نحن ليلاً ونهاراً في مواجهة إيران ووكلائها».

وفيما يتعلق بمحادثات فيينا بين الغرب وطهران حول البرنامج النووي الإيراني قال بينيت: «يسارونا القلق بكل تأكيد».

وتابع: «من المهم بالنسبة لي أن أقول وأوضح هذا الأمر هنا بشكل لا لبس فيه: إسرائيل ليست طرفا في الاتفاقيات، وإسرائيل ليست ملزمة بما سيتم كتابته في الاتفاقيات إذا تم التوقيع عليها. وستواصل إسرائيل الحفاظ على الحرية الكاملة للعمل في أي مكان وفي أي وقت دون قيود».

من جهته، قال رئيس الكنيست، ميكي ليفي، إن «إسرائيل ستدافع عن نفسها بنفسها».

في سياق آخر، وخلال حديثه عن كورونا والاقتصاد الإسرائيلي قال بينيت إن «سياسة إنهاء إغلاقات كورونا أعادت الاقتصاد إلى مساره» في البلاد.

واستؤنفت قبل أسبوع في فيينا المحادثات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة، لإنقاذ الاتفاق النووي المبرم عام 2015. وقال وزير الخارجية الفرنسي يوم الجمعة إنه تم إحراز تقدم، وذلك رغم أن الوقت بدأ ينفد.

وكانت إسرائيل طالبت القوى العالمية بالإبقاء على خيار عسكري له مصداقيته في مواجهة إيران أثناء السعي للتوصل إلى اتفاق.

قال إن «الإرهاب العالمي» استهدف كازاخستان

بوتين: روسيا لن تسمح بـ «ثورات ملونة» في الجمهوريات السوفياتية السابقة

رئيس كازاخستان: أعمال الشغب «محاولة انقلاب» نفذها «مقاتلون مسلحون»

اعتقال 8 آلاف شخص وعودة الإنترنت إلى ألماتي بعد انقطاع 5 أيام

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بمقر إقامته في نوفو

«وكالات»: أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمس (الاثنين)، أن القوات الروسية والحليفة لها التي أرسلت إلى كازاخستان لمساندة السلطة فيها بعدما «استهدفها الإرهاب العالمي» ستغادر هذا البلد عند انتهاء مهمتها.

أوضح بوتين خلال اجتماع عبر الفيديو مع قادة دول حليفة بينهم رئيس كازاخستان «ما أن تنجز القوة مهامها ستنسحب من أراضي كازاخستان».

وحذر بعد ذلك من أن روسيا لن تسمح «بثورات ملونة» في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة، وهي عبارة تتكرر لوصف الثورات التي يعتبر الكرملين أن الغرب خطط لها في جمهوريات سوفياتية سابقة.

وكان رئيس كازاخستان قاسم جومارت توكاييف قد أكد خلال الاجتماع نفسه أن أعمال الشغب التي هزت بلاده كانت «محاولة انقلاب» نفذها «مقاتلون مسلحون»، مشدداً على أن قواته لن تطلق النار «أبداً» على متظاهرين سلميين.

وأوضح توكاييف «تحركت مجموعات مقاتلين كانت تنتظر اللحظة المناسبة لها. ظهر هدفها الرئيسي بوضوح كانت محاولة انقلاب».

وقالت وزارة الداخلية في كازاخستان في وقت سابق اليوم إن قوات الأمن اعتقلت في المجمل 7939 شخصاً حتى العاشر من يناير خلال الاضطرابات التي وقعت الأسبوع الماضي والتي تعد أسوأ موجة عنف في تاريخ تلك الدولة الواقعة في آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

وتم لفترة وجيزة الاستيلاء على مباني الحكم المحلي أو إحراقها في العديد من المدن الكبرى الأسبوع الماضي، حيث تحولت الاحتجاجات السلمية في البداية ضد ارتفاع أسعار الوقود إلى أعمال عنف.

من جهة أخرى قالت وزارة الداخلية في كازاخستان أمس الاثنين إن قوات الأمن اعتقلت في المجمل 7939 شخصاً حتى العاشر من يناير خلال الاضطرابات التي وقعت الأسبوع الماضي والتي تعد أسوأ موجة عنف في تاريخ تلك الدولة الواقعة في آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

وتم لفترة وجيزة الاستيلاء على مباني الحكم المحلي أو إحراقها في العديد من المدن الكبرى الأسبوع الماضي، حيث تحولت الاحتجاجات السلمية في البداية ضد ارتفاع أسعار الوقود إلى أعمال عنف.

وعاد الإنترنت اليوم إلى ألماتي كبرى مدن كازاخستان بعد انقطاع دام خمسة أيام، تزامن مع مواجهات دامية خلفت عشرات القتلى، على ما أفاد مراسل وكالة الصحافة الفرنسية.

في العاصمة الاقتصادية البالغ عدد سكانها 1.8 مليون نسمة، بات تصفح المواقع الإلكترونية المحلية والأجنبية من جديد متاحاً يوم الاثنين الذي أعلن يوماً للحداد في أعقاب الاضطرابات.

وتعود الحياة تدريجياً إلى طبيعتها في ألماتي اليوم واستعادت وسائل النقل العام نشاطها في شوارع المدينة للمرة الأولى منذ بدء الاضطرابات.

وقدمت كازاخستان أعمال العنف في ألماتي على أنها هجوم من «مجموعات إرهابية» وأعربت عن استيائها من التغطية الإعلامية الأجنبية للأحداث التي بدأت بمظاهرات احتجاجاً على رفع أسعار المحروقات في غرب البلاد في الثاني من يناير. وسحبت وزارة الإعلام مساء أمس الأول الأحد تصريحاً نشر في وقت سابق عبر «تلغرام»، ومفاده أن أكثر من 164 شخصاً قتلوا في البلاد خلال الاضطرابات، مشيرة لموقعين إلكترونيين إلى أن هذا التصريح أتى نتيجة «خطأ تقني». وأكدت وزارة الخارجية في بيان وجهته إلى وسائل الإعلام امس الاثنين أن المقالات التي نشرتها وسائل الإعلام الأجنبية أعطت «الانطباع الخاطئ بأن حكومة كازاخستان هاجمت متظاهرين سلميين. واجهت قوات الأمن حشوداً عنيفة ارتكبت أعمالاً إرهابية فاضحة».

حكم بسجن زعيمة ميانمار السابقة 4 سنوات

الزعيمة المدنيّة السابقة لميانمار أونغ سان سو تشي

«وكالات»: حُكم على الزعيمة المدنيّة السابقة لميانمار، أونغ سان سو تشي، أمس الاثنين، بالسجن أربع سنوات ضمن إحدى القضايا الكثيرة الملاحقة في إطارها والتي قد تتعرّض في ختامها لعقوبة السجن لعقود، على ما أفاد مصدر مطلع على الملف.

وقال المصدر إن سو تشي التي تخضع للإقامة الجبريّة منذ انقلاب الأول من فبراير 2021، أدينت بتهمة استيراد أجهزة اتصال لاسلكيّة بشكل غير قانوني.

ويفيد الادعاء أن هذه الأجهزة المهربة اكتشفت خلال تفتيش مقر إقامة أونغ سان سو تشي الرسمي لدى توقيفها.

وسبق أن حُكم عليها في ديسمبر بالسجن لمدة أربع سنوات لخرقها القيود المفروضة على فيروس كورونا، وهو حكم خفّضه المجلس العسكري لاحقا إلى عامين.

وتمضي أونغ سان سو تشي الحائزة جائزة نوبل للسلام، هذه العقوبة الأولى في المكان المحتجزة فيه من دون أي اتصال بالعالم الخارجي منذ توقيفها قبل سنة تقريبا.

وتقام محاكمتها في جلسات مغلقة أمام محكمة أنشئت خصيصا في العاصمة نايبيداو حيث تلاحق إلى جانب رئيس البلاد السابق وين مينت الذي أوقف أيضا في فبراير الماضي.

وسبق أن صدرت أحكام طويلة على مقربين عدة من الزعيمة المدنية السابقة للبلاد. فحكم على وزير سابق بالسجن 75 عاما وعلى أحد معاونيها 20 عاما، فيما انتقل آخرون للإقامة خارج البلاد أو باتوا يعيشون بالخفاء.

وأغرق الانقلاب البلاد في الفوضى. وقد قتلت قوات الأمن منذ ذلك الحين مئات المدنيين فيما بدأت ميليشيات شعبية كفاحا مسلحا في أرجاء بورما.

استهلت الحكومة الائتلافية أعمالها بأداء اليمين أمام الملك ألكسندر

هولندا: تشكيل الحكومة بعد 299 يوماً من الانتخابات

علم هولندا

«وكالات»: شهدت هولندا، أمس الاثنين، الإعلان عن تشكيلة رسمية للحكومة وذلك بعد 299 يوما من إجراء الانتخابات في مارس 2021.

الحكومة الائتلافية التي ضمت وزراء من 4 أحزاب، بدأت أعمالها رسمياً، الاثنين، برئاسة رئيس الوزراء مارك روتي، زعيم حزب الشعب من أجل الحرية والديمقراطية (VVD).

واستهلت الحكومة الائتلافية، أعمالها بأداء اليمين، في قصير نورديانده في مدينة لاهاي، أمام الملك ألكسندر.

ومن المقرر أن تضم الحكومة الائتلافية 19 وزيراً من الأحزاب الـ 4، إلى جانب 9 وزراء دولة، ونواب رئيس الوزراء من الأحزاب الـ 3 الأخرى.

كما تضم تشكيلة الحكومة الائتلافية، 14 وزيرة.

الصومال: اتفاق على إجراء الانتخابات في موعد أقصاه 25 فبراير

«وكالات»: أعلن المسؤولون الصوماليون الأحد أنهم توصلوا إلى اتفاق على إجراء الانتخابات التشريعية في موعد أقصاه 25 فبراير، بعد تأخير متكرر.

وأورد بيان صدر بعد أيام عدة من المشاورات التي أجراها رئيس الوزراء محمد حسين روبلي مع حكام مختلف الولايات الصومالية أن «الانتخابات القائمة لمجلس الشعب سيتم إنهاؤها بين 15 يناير و25 فبراير 2022».

وكان روبلي والرئيس الصومالي محمد عبد الله محمد، الملقب فارماجو، على خلاف منذ فترة طويلة بشأن أزمة الانتخابات مع مخاوف من أن يتحول الخلاف إلى أعمال عنف.

وعلق فارماجو الشهر الماضي مهمات روبلي، لكن رئيس الوزراء اتهم الرئيس بارتكاب «محاولة انقلاب» وتحدى قراره، بينما واجه فارماجو نفسه دعوات من زعماء المعارضة لإخلاء مكتبه.

ويتم تنظيم الانتخابات في الصومال وفق نموذج معقد غير مباشر، إذ تختار الهيئات التشريعية للولايات ومندوبو العشائر أعضاء البرلمان الوطني الذين يختارون بدورهم الرئيس.